

Distr.: General
10 February 2016
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣ لحة عامة عن الإقليم
٥ أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧ ثانياً - الميزانية
٨ ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٨ ألف - نظرة عامة
٨ باء - السياحة والبناء

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد بعثت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



290216 260216 16-01867 (A)



٩ الخدمات المالية	جيم -
١٠ الزراعة ومصائد الأسماك	دال -
١٠ الاتصالات والمرافق العامة	هاء -
١١ الظروف الاجتماعية	رابعا -
١١ لمحة عامة	ألف -
١٢ العمل والمهجرة	باء -
١٢ التعليم	جيم -
١٣ الصحة العامة	دال -
١٤ الجريمة والسلامة العامة	هاء -
١٥ حقوق الإنسان	واو -
١٦ البيئة	خامسا -
١٧ العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادسا -
١٧ مركز الإقليم في المستقبل	سابعا -
١٧ موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٧ موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٨ الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة	ثامنا -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس، هي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم بيتر بكينهام (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من ٤٠ جزيرة كبيرة وجزيرة صغيرة منخفضة على بُعد ١٤٥ كيلومتراً شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و ٩٢٥ كيلومتراً جنوب شرقي ميامي، بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين هذه الجزر ست جزر مأهولة بصفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة؛ وبروفيدنسياليس، وهي المركز التجاري والسياحي، وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

المساحة: ٩٤٨,٢ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٥٤ ٠٦٨ كيلومتراً مربعاً.

السكان: ٣٦ ٦٨٩ نسمة (تقديرات سنة ٢٠١٥)، منهم ٣٤ في المائة مواطنون أو "منتمون" و ٦٦ في المائة مهاجرون أو "غير منتمين" قَدِموا من المنطقة وأمريكا الشمالية وأوروبا.

متوسط العمر المتوقع: ٧٩,٧ سنة (الرجال: ٧٦,٩ سنة؛ النساء: ٨٢,٦ سنة) (تقديرات عام ٢٠١٥).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: كوكبرن تاون.

رئيس حكومة الإقليم: روفوس إيوينغ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الوطني التقدمي، والحركة الديمقراطية الشعبية.

الانتخابات: مؤخراً: ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ والانتخابات القادمة: مقررة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

السلطة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٦ ٥٥٧ دولار (تقديرات عام ٢٠١٤).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء.

معدل البطالة: ١٠ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٥).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لحة تاريخية موجزة: السكان الأوائل لهذه الجزر هم شعب تايينو الذي كان يتكلم لغة أرواكن. وفي عام ١٧٩٩، ضمتها بريطانيا إلى جزر البهاما ثم ألحقتها بجامايكا. وعندما استقلت جامايكا في عام ١٩٦٢، أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة، وإن ظلت من الناحية الدستورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما في عام ١٩٧٣، حل حاكم محل القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - ينص مرسوم دستور جزر ترركس وكايكوس لعام ٢٠١١ الذي بدأ نفاذه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على أن يكون للجزر حاكم يرأس حكومتها، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معينين ومن المدعي العام، ومجلس وزراء، ووزراء يعينون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين والمعينين.

٢ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ينص دستور عام ٢٠١١ أيضا على الأحكام المتعلقة بالجهاز القضائي والخدمة العامة وبعده من مؤسسات كفالة الحكم الرشيد، منها، على وجه الخصوص، لجنة النزاهة، ولجنة حقوق الإنسان، ومكتب مراجع الحسابات العامة، ومدير لشؤون الادعاء العام. ويتضمن أيضا الأحكام التي تنظم أراضي التاج والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناءً على مشورة مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بصلاحيه إصدار القوانين المتعلقة بإحلال السلام، وحفظ النظام، وإعمال الحكم الرشيد في الإقليم.

٣ - ويتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وبعض مسائل الخدمة العامة.

٤ - ويتكون المجلس التشريعي، أي مجلس النواب، من رئيس المجلس و ١٥ عضواً منتخباً وأربعة أعضاء معينين، والمدعي العام. ويُنتخب عشرة أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون على نطاق الإقليم بأكمله.

٥ - وتتألف قوانين الإقليم أساساً من أنظمة سُنت محلياً، إلى جانب بعض القوانين التي سُنت في المملكة المتحدة وتطبق على الإقليم، والقانون العام الإنكليزي. ويتكون الجهاز القضائي من محاكم الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف، وتمثل فيه اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص أعلى هيئة قضائية يُلجأ إليها. ويعين الحاكم قضاة الصلح وقضاة المحكمة العليا وقضاة محكمة الاستئناف بناءً على مشورة لجنة الخدمة القضائية.

٦ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الفترة القريبة الماضية اضطرابا سياسيا في جزر ترركس وكايكوس. فقد كانت الجزر تدار على أساس نظام حكومي وزارى في إطار دستور عام ٢٠٠٦ الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة الإقليم المنتخبة والمملكة المتحدة، لغاية ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، حيث أعلنت المملكة المتحدة عن بدء نفاذ قانون يقضي بجملة أمور من بينها تعليق العمل بأجزاء من الدستور، وبالتالي إقالة الحكومة ومجلس النواب. وأوضحت المملكة المتحدة أن الدافع لهذا الإجراء كان تزايد الأدلة التي كشفت عنها لجنة

تحقيق أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ على وجود فساد ممنهج في الحكومة والسلطة التشريعية وبين الموظفين العموميين في الإقليم (انظر أيضاً الفرع رابعاً - هاء أدناه).

٧ - وخلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عمل الحاكم، الذي حولت إليه صلاحيات واسعة، في إطار ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس تشاوري ومنتدى استشاري. وكان أعضاءهما من سكان الجزر الذين عينهم الحاكم. وكان يشار إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" و "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

٨ - وبالتزامن مع تعليق أجزاء من دستور عام ٢٠٠٦ في عام ٢٠٠٩، جرى تسريح بعض موظفي القطاع العام بسبب التراجع الذي شهده الاقتصاد وتدابير التقشف التي كان لا بد من اتخاذها بغية "الموازنة بين الحساب المدين والحساب الدائن" وكفالة استمرار تقديم الخدمات العامة في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدى ذلك إلى حالة من الاستياء لدى بعض المقيمين الذين ارتأوا أن حالات التسريح جاءت كنتيجة مباشرة لتدخل المملكة المتحدة.

٩ - وفي عام ٢٠١١، أقرت المملكة المتحدة دستوراً جديداً لجزر تركس وكايكوس، هو الخامس من نوعه للإقليم منذ عام ١٩٦٢. وأضافت إليه مجموعة متنوعة من مبادرات الحكم الرشيد والتدابير الرامية إلى كفالة إدارة المالية العامة على الوجه الصحيح.

١٠ - وانتهت فترة الإدارة المؤقتة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عندما أُجريت الانتخابات. وكانت نسبة المشاركة فيها ٨٤ في المائة، وفاز فيها الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أُقيمت الحكومة السابقة في عام ٢٠٠٩، بثمانية مقاعد، فيما فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أدى روفوس إيوينغ، زعيم الحزب الوطني التقدمي، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء، وبذلك أعاد إلى الإقليم الحكم على أساس حكومة منتخبة.

١١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، لاحظت الجماعة الكاريبية ببالغ القلق أنه، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قد جاءت من جديد بحكومة تمثل الناخبين في الإقليم، إلا أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب، ولا يزال طريق استعادة الديمقراطية الحقيقية طويلاً. وأوفدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى الإقليم في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وحسب ما جاء في وسائل الإعلام، تضمن التقرير الداخلي للبعثة عدداً من التوصيات من بينها إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، تلقى رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية معلومات مستجدة عن الحالة، وتعهدوا بمواصلة رصدتها وأعربوا عن

تأييدهم لإعادة الديمقراطية بشكل كامل إلى الإقليم وفقاً للشروط التي يحددها شعب الإقليم. وعلاوة على ذلك، قالوا إنهم لا يزالون ينتظرون رداً من حكومة المملكة المتحدة على تقرير البعثة.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أنشأ مجلس النواب من جانبه لجنة من ثمانية أعضاء لاستعراض الدستور ضمت ممثلين عن حكومة الإقليم، والمعارضة، والجمهور، وعهد إليها بمهمة استعراض دستور عام ٢٠١١، وعقد مشاورات مع الجمهور وتقديم توصيات إلى مجلس النواب بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ تتعلق بالتغييرات الدستورية التي ستجري مناقشتها والمصادقة عليها لإحالتها إلى وزارة الخارجية والكونغرس في المملكة المتحدة.

١٣ - وقدمت اللجنة، في تقريرها الذي رفعته إلى رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مجموعة من التوصيات المتصلة بمعظم أجزاء دستور عام ٢٠١١، من بينها استعادة الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين المنصوص عليه في دستور عام ٢٠٠٦، وإدراج شرط يقضي بأن يكون رئيس الوزراء من سكان جزر ترانس وكايكوس، وإبطال الحكم القاضي بحرمان من يتولى رئاسة الوزراء لفترتين متعاقبتين من الترشح لفترة ولاية ثلاثة، وحذف الإشارة إلى كبير الموظفين الماليين. وفيما يتعلق بإجراء استفتاء على الاستقلال، قالت اللجنة إن الأمر يتعلق بالتسلسل الهرمي السياسي ولا يقع ضمن اختصاصها.

١٤ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن التقرير النهائي قد نوقش وأقر في مجلس النواب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وأن توصيات اللجنة قد أُحيلت إلى حكومة المملكة المتحدة للنظر فيها. وعقب دراسة متأنية، لم تقبل حكومة المملكة المتحدة تلك التوصيات استناداً إلى أن الدستور الحالي أساسي لكفالة أن تظل جزر ترانس وكايكوس تطبق المعايير المعترف بها دولياً في مجالات الحكم الرشيد وسيادة القانون والإدارة المالية السليمة.

ثانياً - الميزانية

١٥ - ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة الإقليم قد حققت في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ فائضاً تشغيلياً قدره ٦٩,٦ مليون دولار (أي زيادة ٣٣,٧ مليون دولار فوق توقعات الميزانية المعتمدة) وفقاً للحسابات المالية التي لم تُراجع بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأداء الفعلي لدورة الميزانية قد اشتمل على إيرادات متكررة قدرها ٢٤٦,٥ مليون دولار، ونفقات متكررة قدرها ١٦١,٥ مليون دولار، ونفقات غير متكررة قدرها ١٣,٩ مليون دولار، ونفقات رأسمالية قدرها ٧,٩ ملايين دولار. وأشارت حكومة

الإقليم إلى أن تحسن الأداء في مجال الإيرادات في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ يرتبط بصفة خاصة بالأنشطة في قطاع السياحة.

١٦ - وفيما يخص ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، حُدّد هدف الإيرادات المتكررة بمبلغ ٢٣٨,١ مليون دولار (أي بزيادة بنسبة ٨,٦ في المائة مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤)، وهدف النفقات بمبلغ ٢٢٤,٧ مليون دولار، وهدف النفقات الرأسمالية بمبلغ ٢٢,١ مليون دولار. ومن المتوقع أن يتحقق فائض قدره ١٣,٤ مليون دولار.

١٧ - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على إيرادات الشركات أو الأفراد، أو على الأرباح الرأسمالية أو على الميراث. وتدفع الشركات الأجنبية رسوماً للترخيص لها بالعمل في الإقليم.

١٨ - ووصلت المبالغ التي تُخصّصت للإقليم من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ١٤,٩ مليون دولار.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

١٩ - إن قطاعي السياحة والخدمات المالية هما القطاعان الاقتصاديان الرئيسيان. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم بالأسعار السائدة في عام ٢٠١٤ قدّر بمبلغ ٨٢٤ مليون دولار، ويشكل ذلك زيادة مقارنة بمبلغ ٧٤٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٣. وبلغ النمو الحقيقي المطرد للاقتصاد نسبة ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نمو كبير في النشاط السياحي. وتوقع حكومة الإقليم أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٥ نحو ٦١٦ مليون دولار، ويمثل ذلك نمواً سنوياً يُتوقع أن يبلغ نسبة ٥,٩ في المائة.

باء - السياحة والبناء

٢٠ - لا تزال السياحة القطاع الرئيسي في الإقليم، إذ تشكّل أكثر من نسبة ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقوم المستثمرون والزوار الأجانب بدور هام، وخاصةً القادمون من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، بلغ مجموع عدد الزائرين الوافدين إلى الإقليم في عام ٢٠١٤ نحو ١,٣٣ مليون زائر، وكان نحو ثلثين منهم من المسافرين على متن السفن السياحية. وبلغ عدد الزائرين الذين مكثوا مؤقتاً في البلد ٦٥٣ ٣٦٠ زائراً في عام ٢٠١٤، أي بزيادة قدرها ٢٣,٦ في المائة مقارنة

ب ٦٩٥ ٢٩١ زائراً في عام ٢٠١٣. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن النمو الإجمالي القوي في عدد الوافدين للمكوث مؤقتاً في البلد قد استمر في النصف الأول من عام ٢٠١٥، فعزز النمو السنوي لفترة النصف الأول من السنة ليصل إلى ٧,٩ في المائة. وفي المقابل، تراجع عدد الزائرين من ركاب السفن السياحية بنسبة ٢,٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤. ولا تزال منتجعات جزيرة بروفيدنسياليس هي التي تؤوي الغالبية العظمى من السياح الذين يمكثون مؤقتاً في البلد. وأفادت حكومة الإقليم بأن قطاع السياحة يتعافى، وأن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الفنادق والمطاعم قد نما بنسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٤.

٢١ - وبموجب بيانات ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، زادت أنشطة التشييد بنسبة حوالي ٤ في المائة في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تواصل النمو في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويُتوقع استخدام نحو ١٠ في المائة من مخصصات ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بمبلغ ٢٢,١ مليون دولار تقريباً، لدعم قطاع التشييد والقطاعات المرتبطة به. وشملت الأشغال الرأسمالية في تلك السنة المالية مبلغ ١,٢ مليون دولار للاضطلاع بأعمال تشييد الطرقات ذات الأهمية الحيوية في جميع أنحاء الجزر.

جيم - الخدمات المالية

٢٢ - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات والمشاريع الاستثمارية والتأمين، مصدراً كبيراً من مصادر الإيرادات الخارجية بالنسبة لجزر تركس وكايكوس. ويتمحور قطاع الخدمات المالية في الإقليم حول إعادة التأمين لقطاع صناعة السيارات في الولايات المتحدة. وتوجد في الإقليم سبعة مصارف تجارية، ثلاثة منها كندية. أما إصدار رخص تقديم الخدمات المالية الدولية والإشراف عليها وتطويرها في الإقليم، فهو مُسند إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضاً خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم. وورد في تقرير اللجنة السنوي، الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥، ظل هذا القطاع في مجمله قوياً، حيث ظل عدد المصارف ثابتاً مقارنة بالسنة السابقة، وسُجّل نمو بنسبة ٤ في المائة في إجمالي أصول القطاع المصرفي. وفي قطاع التأمين الدولي، كان الأداء متفاوتاً ولكنه استمر في النمو على الرغم من أن إجمالي عدد الشركات المرخص لها (٢١٧ شركة) قد انخفض بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بالفترة السابقة (٣٤٠ شركة).

٢٣ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن حكومة الإقليم تواصل بحثها عن شركاء تعقد معهم اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقّع الإقليم

الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة ٦ من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. ووقع الإقليم أيضاً اتفاقات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، وفي بيان اعتمد في الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أكدت جميع أقاليم ما وراء البحار التي تقدم الخدمات المالية التزامها التام بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ومكافحة غسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب والتمويل غير المشروع والفساد. وفي عام ٢٠١٥، باتت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مُطبقة في الإقليم.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٥ - تمثل الزراعة وصيد الأسماك ما نسبته أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة، وهو يتكون أساساً من زراعة الخضروات والحمضيات في جزر كايكوس. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد منتجون تجاريون من الكبار أو المتوسطين لأي من هذين المحصولين أو للثروة الحيوانية.

٢٦ - ويعدُّ صيد الأسماك القطاع الصناعي الرئيسي في الإقليم. وجاء في دراسة أجريت مؤخراً عن صيد الأسماك البحرية أن الإقليم ينتج سنوياً ما يصل إلى ٥ ٠٠٠ رطل من أسماك التونة، وأسماك أبي سيف، والدلفين الشائع، وأنواع أخرى من أسماك المياه العميقة التي تُوجَّه للأسواق المحلية وأسواق التصدير.

هاء - الاتصالات والمرافق العامة

٢٧ - نوعية مرافق الاتصالات والنقل جيدة إلى حد ما. فشبكة الطرق تغطي نحو ١٢٠ كيلومتراً، منها ٢٤ كيلومتراً من الطرق المعبّدة في جزيرة ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وجزر كايكوس.

٢٨ - ويمتلك الإقليم ثلاثة مطارات دولية: يقع الرئيسي منها في جزيرة بروفيدنسياليس، في حين يقع مطاران صغيران في ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية. وتُنظم رحلات إلى جزر البهاما، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، وكوبا، والمملكة المتحدة، وهاييتي، والولايات المتحدة.

٢٩ - ويقع ميناء ساوث دوك التجاري الرئيسي في بروفيدنسياليس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري، ومرفأ للسفن السياحية. ويوجد في كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

٣٠ - وتقدم ثلاث شركات للاتصالات خدمات الاتصال الهاتفي الوطنية والدولية في الإقليم. وتوجد في الإقليم محطة تلفزة. وتدير الصحيفتان الأسبوعيتان الرئيسيتان مواقع شبكية.

٣١ - ويوجد في الإقليم متعهد احتكاري للكهرباء ينتج الكهرباء بصورة حصرية من مولدات تعمل بالديزل. ولقد بينت عدة دراسات أنه نظراً لتكلفة توليد الكهرباء الباهظة، فإن تكنولوجيات الطاقة الشمسية والريحية لن تكون مجدية من الناحية الاقتصادية فحسب، بل ستوفر أيضاً بديلاً أقل تكلفة للمستهلكين من الأفراد.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٢ - أشار تقرير التعداد الأولي الذي أجري في الإقليم عام ٢٠١٢ إلى أن مجموع السكان بلغ ٤٥٨ ٤٣١ نسمة، منهم ١٦٠ ٣٧٠ من الذكور (١٥ في المائة) و ١٥٤ ٤٢١ من الإناث (٤٩ في المائة). وتبلغ نسبة من هم فوق سن ١٨ حوالي ٤٧ في المائة من مجموع السكان. ووفقاً للمعلومات الرسمية، يعيش في جزر تركس وكايكوس أشخاص من نحو ٧٠ بلداً مختلفاً. وتقدر حكومة الإقليم أن مجموع السكان في عام ٢٠١٥ كان ٣٦ ٦٨٩ نسمة (١٨ ٦٨٩ رجلاً و ١٨ ٠٠٠ امرأة).

٣٣ - ويعدُّ مجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة تنظيمية تابعة لحكومة الإقليم، الجهة الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للعاملين بأجر داخل الإقليم من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً.

٣٤ - ووفقاً لما جاء في تقرير جزر تركس وكايكوس القطري لتقييم الفقر الصادر عام ٢٠١٢، يعيش ٢٢ في المائة من السكان، و ١٦ في المائة من الأسر المعيشية في حالة فقر، مقارنة بنسبة ٢٦ في المائة و ١٨ في المائة، على التوالي، في عام ١٩٩٩. وفي المقابل، كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في عام ٢٠١٢ أعلى بكثير (قراءة ٦٨٠٠ نسمة) مقارنة بعام ١٩٩٩ (نحو ٣٩٠٠ نسمة)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو السكان منذ عام ١٩٩٩. وتواصل إدارة التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية تقديم

المساعدة للفقراء والضعفاء عن طريق برامج مختلفة، من بينها الرعاية الطبية المجانية، وذلك بالشراكة مع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية.

باء - العمل والهجرة

٣٥ - لا يزال القطاع العام يمثل المصدر الرئيسي لفرص العمل في الإقليم. وتشمل قطاعات العمل الأخرى السياحة، والبناء، والخدمات المالية الدولية، وخدمات الأعمال التجارية.

٣٦ - وتشير بيانات من التعداد الأولي لعام ٢٠١٢ إلى أن المهاجرين يمثلون ٥٧,٥ في المائة من السكان البالغين من العمر ١٨ عاماً وأكثر. ومعدل النمو في هذه الفئة أعلى بكثير مقارنة بالمواطنين.

٣٧ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم قد استحدث منذ عام ٢٠١٢ نظاماً شفافاً ومبسّطاً للحصول على صفة مواطن إقليم بريطاني ما وراء البحار. وفي عام ٢٠١٥، سنّ مرسوم جديد يتضمن قانون مركز سكان جزر تركس وكايكوس، يحدد شروط اكتساب مركز سكان الجزر بوصفه حقاً مكتسباً أو ممنوحاً، وفقاً لدستور جزر تركس وكايكوس الصادر في عام ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، أقر البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ مرسوماً جديداً بشأن الهجرة يتضمن، للمرة الأولى، أحكاماً بشأن اللجوء. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن ذلك يشهد على تمسك الإقليم بالالتزام المترتب عليه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، الموقعة في عام ١٩٥١.

٣٨ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، رغم أن أمن الحدود ما زال يشكل مصدراً للقلق، فإن بدء تشغيل محطة رادار ساحلية، إلى جانب التعاون الدبلوماسي مع بلدان المنشأ، فضلاً عن علاقات العمل مع فرع الشرطة البحرية وغيرها من وكالات الاستجابة، هي أمور ثبت أنها تشكّل أداة هامة في اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هوياتهم.

٣٩ - وتشير المصادر الرسمية إلى أن عدد الأشخاص العاملين بأجر في الإقليم قد زاد بنسبة ٥,٥ في المائة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤، وأن مستوى البطالة بين الشباب قد انخفض انخفاضاً كبيراً في الفترة نفسها.

جيم - التعليم

٤٠ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ أعوام و ١٦ عاماً. وتوجد فيه ٤٧ مدرسة يبلغ مجموع التلاميذ المسجلين فيها نحو ٢٠٠ ٥ تلميذ،

وهي تشمل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم العالي. ومن بين تلك المدارس، تتولى حكومة الإقليم إدارة ١٠ مدارس ابتدائية وأربع مدارس ثانوية. ومع أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن نسبة التلاميذ المسجلين في المدارس العامة تبلغ ٨٠ في المائة تقريباً. وتوجد أيضاً مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين سكان الجزر بنسبة ٩٨ في المائة، في حين أن هذا المعدل يقل كثيراً في أوساط المهاجرين.

٤١ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الحكومة خصصت، في إطار تلبية الحاجة إلى مزيد من الأماكن بالمدارس الثانوية، مبلغ ١,٦ مليون دولار للمرحلة الأولى من مراحل إنشاء مدرسة ثانوية جديدة في بروفيدنسياليس، وافتُتحت تلك المدرسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٤٢ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن حكومة الإقليم تعمل أيضاً، في إطار أولوياتها الاستراتيجية، مع المجلس المعني بالامتحانات في منطقة البحر الكاريبي على المضي قدماً في الأعمال التحضيرية لإصدار شهادات مهنية، بهدف إيجاد مسار مختلف عن المسارات الأكاديمية البحتة لصالح الأطفال.

٤٣ - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توجد كلية متوسطة هي الكلية المتوسطة في جزر تركس وكايكوس ولها فرعان في ترك الكبرى وبروفيدنسياليس، وهي تقدم دورات دراسية مدتها سنتان وأخرى مدتها أربع سنوات. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، حددت الكلية، بعد الانتهاء من وضع خططها الاستراتيجية الخمسية، مجالات ذات أولوية تشمل تعزيز القيادة والإدارة فيها، وتوسيع نطاق ما تقدم من برامج بما يعكس احتياجات الإقليم التنموية.

٤٤ - ويدفع مواطنو إقليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. وإضافة إلى ذلك، يوفر الاتحاد الأوروبي إمكانية الحصول على مساعدة مالية من جهات منها صناديق متناظرة تابعة للاتحاد الأوروبي، من قبيل الصناديق الخاصة بالتعليم العالي والتعليم المهني.

دال - الصحة العامة

٤٥ - تفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس شهدت تحسناً في الآونة الأخيرة بافتتاح مرفقي استشفاء في بروفيدنسياليس وترك الكبرى، تديرهما مؤسسة إنترهيلث كندا (Interhealth Canada). ويقدم المستشفىان طائفة من الخدمات، بما في ذلك الخدمات التشخيصية، وخدمات العيادات المتخصصة في طب الأسرة والمرضى

الخارجيين، وخدمات طب الطوارئ ورعاية المرضى المقيمين. وتحال الحالات الخطيرة إلى الخارج، إقليمياً إلى جامايكا أو جزر البهاما أو الجمهورية الدومينيكية. وإذا لم تكن الخدمة متاحة على الصعيد الإقليمي، تحال الحالات الخطيرة إلى خارج منطقة البحر الكاريبي. وتتولى إدارة الرعاية الصحية الأولية تشغيل مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع الجزر. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن نفقات الصحة العامة تمثل نحو ٢٧ في المائة من جميع النفقات الحكومية، بتكلفة ٦٠,٧ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤٦ - لا يزال معدل الجريمة في جزر تركس وكايكوس منخفضاً. ومع أن الجرائم تشمل أساساً السرقة والسطو، ثمة أيضاً بعض الجرائم العنيفة كجرائم السطو المسلح والقتل.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٥، كانت السفينتان HMS Severn و RFA Lyme Bay في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال الأطلسي، من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه، ومن تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر، على التوالي، لتوفير وجود بحري بريطاني، وتقديم المساعدات والإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ والاتصالات خلال الأزمات في المنطقة على مدار السنة. وخلال موسم الأعاصير الرئيسي، تقف سفينة أكبر تابعة للبحرية الملكية أو لأسطول المساعدة الملكي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم في توفير المساعدة الإنسانية والغوثية في الكوارث إلى أنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، ومونتسيرات، وجزر تركس وكايكوس. وعملت السفينتان أيضاً خلال فترة وجودهما في منطقة البحر الكاريبي، مع قوات بحرية وقوات حرس السواحل في المنطقة على مكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار.

٤٨ - وكما ذكر سابقاً، أُجري تحقيق جنائي واسع النطاق قام به الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة، الذي عُيّن خلال فترة الإدارة المؤقتة عندما كان الحاكم يحكم بشكل مباشر إثر تعليق أجزاء من الدستور، وأفضى إلى توجيه تهمة إلى ١٤ شخصاً (منهم رئيس وزراء سابق ووزراء في الحكومة) بارتكاب جرائم خطيرة. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن المحاكمات قد بدأت رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في قضايا تسعة متهمين بتهمة عديدة، ومن بينهم رئيس الوزراء السابق، مايكل ميسيك، الذي وُجّهت إليه تهمة التواطؤ بدافع الحصول على رشوة، والتواطؤ بدافع الاحتيال على الحكومة وغسل الأموال فيما يتصل بالفترة التي شغل فيها منصبه. وقد اعتُقل في البرازيل في عام ٢٠١٢، وسُلّم إلى جزر تركس وكايكوس في عام ٢٠١٤. ثم أفرجت عنه المحكمة العليا بكفالة مشروطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٤٩ - وكانت هناك تحركات في مجلس النواب في عام ٢٠١٤ لإلغاء المرسوم الذي يجيز إجراء محاكمات بدون هيئة محلفين الصادر عام ٢٠١٠ كتشريع متفرع عن دستور عام ٢٠١١، وهو لا يتضمن، وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، حقاً تلقائياً في المحاكمة أمام هيئة محلفين. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ينص المرسوم على الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين، ولكن ذلك الحق يمكن إسقاطه في ظروف معينة بحيث يؤدي إلى إجراء المحاكمة أمام قاضٍ وحيد يقرر الحكم بالإدانة أو البراءة.

٥٠ - وادعى دفاع المتهمين عقب التحقيقات التي أجراها الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة أن الحق في محاكمة عادلة بموجب الدستور قد انتهك على يد القاضي الجاماكي بول هاريسون الذي ينظر في القضية، محتجاً بالقول إن القاضي لا يتمتع بالاستقلالية ولا الحياد بسبب الأحكام والشروط التي عُين بموجبها. ونظرت اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص في طلب الاستئناف في لندن، وحكمت برده.

٥١ - وبدأت المحاكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن من المتوقع أن تستمر لمدة ستة أشهر تقريباً.

واو - حقوق الإنسان

٥٢ - بالإضافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جرى توسيع نطاق تطبيق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. وبات من حق سكان الإقليم أيضاً تقديم التماس فردي إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٥٣ - وبغية تعزيز إطار حقوق الإنسان في الإقليم، تضمن دستور عام ٢٠١١ ديباجة أكد فيها شعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني في سعيه إلى تحقيق الكرامة والرخاء والمساواة والحب والعدل والسلام والحرية للجميع. وإضافة إلى ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الفرع الذي ينظم حقوق الفرد وحرياته الأساسية يوفر إطاراً قانونياً شاملاً وجامعاً يتواءم بشكل أفضل مع تدابير الحماية التي تكفلها الاتفاقية بشكل أفضل من دستور عام ٢٠٠٦ السابق، ويتبين ذلك على سبيل المثال من إضافة احترام الميل الجنسي بوصفه حقاً محمياً.

٥٤ - وأنشئت لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ بوصفها مؤسسة من المؤسسات المعنية بحماية الحكم الرشيد بموجب الإطار المحدد في دستور عام ٢٠١١. وتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام

التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر الذي أصدرته لجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس في عام ٢٠١٣.

٥٥ - وبناء على الاستعراض الشامل للقوانين المحلية الذي أجري في عام ٢٠١٢ لتحديد مواطن الضعف في التشريعات المتعلقة بالامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أُدرجت بعض التوصيات ضمن مشاريع قوانين ينظر فيها مجلس النواب، وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة. غير أن الدولة القائمة بالإدارة ترى أن العمل ما زال ضرورياً لتعزيز التشريعات الجنائية الرامية إلى حماية النساء.

٥٦ - والمرسوم المتعلق بأوجه المساواة الصادر في عام ٢٠١٢ ساري المفعول ويوفر الحماية من التمييز إضافة إلى ما يرد من أحكام تتعلق بالحماية في دستور عام ٢٠١١، ويحدد الجوانب المشمولة بالحماية وهي السن، والإعاقة، والزواج، والرأي السياسي، والحمل والأمومة، والعرق، والدين أو المعتقد، والجنس، أو الميل الجنسي.

خامسا - البيئة

٥٧ - تتولى إدارة البيئة والشؤون البحرية في الإقليم مسؤولية حفظ موارد الإقليم الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الإقليم. ومعظم اقتصاد الإقليم الذي يعتمد على السياحة يتوقف على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وفيما تشهد جزيرة بروفيدنسبليس، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد الكثير من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، تنمية أبطأ. ولا تزال كايكوس الشرقية في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.

٥٨ - وتشترط الإدارة إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية لكفالة ألا تترتب عن تلك التنمية أضرار لا مبرر لها تصيب البيئة وأن تُراعى أفضل الخيارات و/أو أن يخفف من الآثار الحتمية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تولى العناية الواجبة للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.

٥٩ - ويشترك الإقليم بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وتناقش فيها المسائل المتصلة بالتخطيط لمصائد الأسماك المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث، إلى جانب المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وتواصل الدولة القائمة بالإدارة أيضاً توفير الأموال لمشاريع تركز على الاستدامة البيئية.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦٠ - جزر تركس وكايكوس عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦١ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهو عضو أيضا في مصرف التنمية الكاريبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وكذلك في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصادد الأسماك، وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية.

٦٢ - وترتبط جزر تركس وكايكوس، بصفتها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي من أقاليم المملكة المتحدة، بالاتحاد الأوروبي ولكنها ليست عضواً فيه. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكاً في إطار قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2013/755/EU المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ المتعلق بانتساب بلدان وأقاليم ما وراء البحار إلى الاتحاد، الذي أُنخذ لتحقيق غايات منها التحول عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي إلى نهج قائم على الشراكة المتبادلة التي تعزز التنمية المستدامة وقيم الاتحاد ومعاييرها في العالم بأسره. وفي هذا السياق، شاركت جزر تركس وكايكوس في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في مؤتمر قمة وزراء الطاقة في بلدان وأقاليم ما وراء البحار الذي عُقد في بروكسل واعتمدت خلاله خارطة طريق بشأن الطاقة المستدامة لتيسير ودعم المسار نحو خفض الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة ومواصلة تقديم المساعدة إلى بلدان وأقاليم ما وراء البحار على الانتقال إلى الطاقة المستدامة.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦٣ - ترد في الفرع أولاً أعلاه معلومات عن التطورات السياسية والقانونية والدستورية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٤ - في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان في الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، يبين فيه أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها فيما وراء البحار

علاقة عصرية وتقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يبقى بريطانيا. وأقرت حكومة المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها بأن العلاقة فيما بينها تنطوي على منافع ومسؤوليات متبادلة.

٦٥ - ومضى يقول إن منذ إصدار حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة، عملت المملكة المتحدة مع الأقاليم عن كثب من أجل مواصلة تطوير هذه الشراكات. وذكر أن حكومته قد جمعت اللقاءات السنوية مع قادة الأقاليم في إطار مجلس وزاري مشترك له ولاية واضحة لاستعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الكتاب الأبيض. وقال إن المسؤولية الرئيسية والهدف الأساسي لحكومته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، يتمثلان في كفالة الأمن والحكم الرشيد لأقاليمها وشعوبها.

٦٦ - وفي الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفقت المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على إصدار بيان يحدد، من جملة أمور، الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار فيما يتصل بتقرير المصير. وفي ذلك البيان، ذكر القادة والممثلون السياسيون أن قادة أقاليم ما وراء البحار يُنتخبون ديمقراطياً من قبل شعوب الأقاليم وهم مسؤولون تجاهها، وأن مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا مرة أخرى أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير مصيرها، وهو مسؤولية تضامنية تتحملها حكومة المملكة المتحدة بجميع مكوناتها. وتعهدوا باستكشاف السبل التي يمكن من خلالها لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية التي تهدف إلى فرض السيادة عليها، واتفقوا على أن البنية الأساسية لعلاقتها الدستورية هي البنية الصحيحة - حيث آل إلى حكومات الأقاليم المنتخبة أكبر قدر ممكن من السلطات بما يتماشى مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية - غير أنهم اتفقوا على الحاجة إلى استعراض فعالية الترتيبات الدستورية مع مرور الوقت.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٦٧ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة القرارين ١٠٢/٧٠ ألف وباء دون تصويت، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ٢٠١٥ (A/70/23) والتوصية اللاحقة التي قدمتها اللجنة

الرابعة. ويتناول الفرع العاشر من القرار ١٠٢/٧٠ بآراء جزر تركس وكايكوس. وجاء في ذلك الفرع أن الجمعية العامة:

(أ) تعرب مجدداً عن تأييدها لإعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم ولأعمال لجنة استعراض الدستور في ذلك الصدد، وتلاحظ الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة من أجل إرساء الحوكمة الرشيدة في الإقليم، بسبل منها وضع دستور جديد في عام ٢٠١١ وإجراء انتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وممارسة الإدارة المالية السليمة في الإقليم؛

(ب) تلاحظ مواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة إلى إرساء حكومة منتخبة ديمقراطياً للإقليم وإلى إعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقرره شعبه؛

(ج) تلاحظ أيضاً النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري والانتخابي داخل الإقليم، وتؤكد أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المعنية في عملية التشاور؛

(د) تؤكد على أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات ورغبات شعب الإقليم، على أساس آليات التشاور الشعبي؛

(هـ) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، إلى الإقليم إذا طلبها؛

(و) ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) ترحب أيضاً بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم.